03
المحلية الصباح
العدد 2456 - السنة التاسعة
الإثنين 25 رجب 1437 - الموافق 2 مايو 2016
Monday 2 May 2016 - No.2456 - 9th Year

«الداخلية»: تشغيل تجريبي لصافرات الإنذار الثلاثاء

اعلنت وزارة الداخلية أمس عزم الإدارة العامة للدفاع المدني اجراء تشغيل تجريبي لصافرات الإنذار غدا الثلاثاء في تمام الساعة العاشرة صباحا.

وقالت ادارة الإعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحافي ان النغمات الثلاث التي ستطلقها ادارة الدفاع المدني (المتقطعة والمموجة والمستمرة) تستغرق قرابة ثلاث دقائق لكل منها ويعقب كل نغمة بعد اطلاقها رسالة صوتية تعريفية لها.

واضاف البيان ان (الدفاع المدني) سيبث رسائل نصية عن موعد تشغيل صافرات الإنذار على الشاشات الالكترونية الموجودة على الطرق الرئيسية قبل 24 ساعة من موعد التشغيل اضافة الى بث رسائل نصية تعريفية عن مدلول كل نغمة.

وقع مذكرة تفاهم خاصة باتفاقية المساعدة القانونية في المسائل الجزائية مع أرمينيا

وزير العدل: «الدراسات القضائية» أصبح صرحاً شامخاً للتدريب القضائي

وزير العدل يفتتح مبنى معهد الدراسات القضائية برفقة وزيرة العدل الرومانية

ويوقع مذكرة التفاهم مع الوزيرة هوفنسيان

■ قانون محكمة الأسرة يعد قانوناً دولياً ومحط احترام دول المنطقة نظراً لصلته بالأسرة وحماية الطفل

■ الوزارة ستباشر العمل على إعادة توزيع محاكم الأسرة على محافظات البلاد الست خلال الشهرين المقبلين

قال وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أمس إن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يحتل مكانة بارزة بين نظرائه من المؤسسات العربية حتى أصبح صرحا شامخا للتدريب القضائي.

وأضاف الصانع في تصريح للصحافيين عقب افتتاح المبنى الجديد للمعهد بحضور وزيرة العدل الارمينية اريبنة هوفنسيان أن هذه المكانة لم تأت من فراغ انما جاءت بتضافر جهود القائمين عليه منذ إنشائه بمرسوم رقم 37 لسنة 1994.

وذكر أن افتتاح المعهد يأتي تتويجا لما أنجزته وزارة العدل في اقرار حزمة من القوانين والاجراءات الهادفة إلى تطوير آليات تنظيم العدالة مبينا أن قانون محكمة الأسرة من أهم هذه القوانين لاسيما انه يعد قانونا دوليا ومحط احترام دول المنطقة نظرا لصلته بالأسرة وحماية الطفل.

واوضح انه وفقا للقانون الذي اقر في مارس الماضي ستباشر الوزارة العمل على اعادة توزيع محاكم الأسرة على محافظات البلاد الست خلال الشهرين المقبلين.

ولفت إلى أن «قانون الإعلان الالكتروني سهل الكثير من الأمور حيث كانت تتعطل الكثير من القضايا بسبب الإعلان» مضيفا ان الوزارة سهلت ذلك «من خلال هذا القانون وقانون المرافعات الذي تم تنفيذه باستخدام الوسائط الالكترونية».

وقال انه ستصدر قرارات تنظيمية خاصة بالأجهزة الحكومية والشركات والبنوك بإلزامها التعاون باستخدام الوسائط الالكترونية في الاعلان حتى لا تطول المدة داعيا الجهات ذات الصلة التي لديها قضايا الى استخدام هذه الوسائط في التعاون مع وزارة العدل.

وعن قانون (جرائم تقنية المعلومات) افاد الصانع بان هذا القانون يعد «انجازا نوعيا» لكن البعض يحاول تصويره على انه يمس الحريات رغم انه يعيد كل البعد عن المساس بالحريات.

وبين ان القانون يهدف إلى وضع آلية جديدة لمواجهة الجرائم المستحدثة والعابرة للحدود بما يسهم في السيطرة على تلك الجرائم لافتا إلى أن «انماط الجرائم تغيرت ولم تعد قاصرة على الجرائم التقليدية لذا كان لابد من معالجة هذه القضايا بواسطة آليات جديدة تناسبها».

بدوره قال مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار عادل العيسى في تصريح مماثل إن المعهد الذي انشئ في عهد وزير العدل السابق مشاري العنجري بموجب المرسوم بقانون 37 لسنة 1994 باشر نشاطه التدريبي والتاهيلي اعتبارا من يناير 1995 بمبنى في شارع فهد السالم بالكويت العاصمة.

واضاف المستشار العيسى انه تم وضع حجر الأساس لهذا المبنى الذي يعد «من أكبر المعاهد القضائية» في عهد وزير العدل السابق المستشار راشد الحماد والذي حرص على انجازه بالسرعة الممكنة لافتا إلى الدور الكبير الذي قام به مديرو المعهد الذين تعاقبوا على ادارته في سبيل ارتقائه وقيامه بالدور الرائد المنوط به.

وأعرب عن الأمل في ان يكون المعهد لبنة ذات اثر فعال في النظام القضائي الشامخ والراسخ وان تعود رسالته بالخير على اعضاء السلطة القضائية وكل الجهات سواء منها ما كان من أعوان القضاء او غيرها والذي يمثل تدريب اعضائها ضرورة لتمكينها من القيام بالدور المنوطة به على الوجه الأكمل.

واشاد بالدور الكبير لوكلاء وزارة العدل لما قدموه من خدمات جليلة في سبيل تذليل العقبات الإدارية وتمكين المعهد من القيام برسالته على الوجه المطلوب.

على صعيد منفصل أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع حرص الكويت على تعزيز مجالات التعاون مع جمهورية ارمينيا بما في ذلك التعاون في المجالين القانوني والقضائي.

جاء ذلك في كلمة للوزير الصانع أمس عقب توقيعه مذكرة تفاهم خاصة باتفاقية المساعدة القانونية في المسائل الجزائية بين الكويت وارمينيا بحضور نظيرته الارمنية اريبنة هوفنسيان.

وقال الصانع إن تلك الاتفاقية جاءت من اعتقاد راسخ بأن هذا النمط من التعاون الثنائي الذي حثت عليه كل المحافل الدولية يمثل ركيزة أساسية نحو اتخاذ اجراءات فاعلة لمكافحة الجرائم والأعمال الداعمة لها.

وذكر أن زيارته السابقة لارمينيا تعد مثالا للنهوض في العلاقات بين البلدين على مختلف المستويات وفي مقدمتها التعاون القانوني والقضائي.

وبين ان تلك الزيارة نتج عنها ارساء اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة بين البلدين إضافة الى مساهمتها في توحيد الرؤى الأساسية في عدد من القضايا محل اهتمام الطرفين والمجتمع الدولي بشكل عام.

وأفاد بأن حكومة الكويت ممثلة بقيادتها السياسية حريصة على توطيد أسس العلاقة الثنائية المميزة وتنمية التواصل المشترك وانجاح السبل الكفيلة بتحقيق التعاون الامثل بين البلدين.

وقال ان التحديات السياسية الواقعية المتعلقة بقضايا أساسية لاسيما التي تمس أمن واستقرار المجتمع الدولي تستدعي توحيد الرؤى والجهود لايجاد السبل والآليات الكفيلة للتنسيق المستمر بين البلدين.

وثمن الصانع التواصل بين وزارتي العدل في البلدين وذلك في سبيل تعزيز التعاون القانوني والقضائي والدفع نحو التركيز على تقريب الأفكار بين الجانبين وبحث الأطر المناسبة للتعاون.

وأعرب عن الأمل في استكمال أطر التعاون القانوني والقضائي بين البلدين لتشمل اتفاقيات ثنائية حول التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية وتسليم المجرمين.

وتمنى أن تترجم الجهود المشتركة نحو تعزيز التعاون الثنائي الى واقع اجرائي فاعل وملموس وأن تسهم لقاءات الجانبين في تعزيز أواصر الشراكة المتميزة بين البلدين وتحقيق كامل الاهداف المأمولة.

من جهتها أكدت وزيرة العدل الارمينية في كلمة مماثلة عمق ومتانة العلاقات مع الكويت وحرص البلدين على تطويرها خصوصا في المجال القانوني والقضائي.

وأعربت هوفنسيان عن خالص التقدير على دعوتها لزيارة دولة الكويت التي تم خلالها بحث تعزيز أطر التعاون القائم بين البلدين الصديقين.

■ «قانون الإعلان الإلكتروني سهل الكثير من الأمور حيث كانت تتعطل الكثير من القضايا بسببه

■ قانون «جرائم تقنية المعلومات» يعد إنجازاً نوعياً لكن البعض يحاول تصويره على أنه يمس الحريات

أكد أن وفد أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام سلما ورقة شاملة تحتوي على تصور الوفد لملامح المرحلة المقبلة

ولد الشيخ: مشاورات السلام اليمنية بالكويت تؤسس لأرضية صلبة لحل تفاهمي

■ نحن أمام مؤشرات إيجابية لتفاهم سياسي ونعمل على تذليل جميع العقبات التي تحول دون التوصل إلى التفاهم السياسي

■ السلام في اليمن لن يكون إلا من خلال حل سياسي ومشاورات الكويت هي التي يجب أن تضع الإطار العام والعملي لهذا الحل

إسماعيل ولد الشيخ أحمد

وصف مبعوث الامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد اجواء جلسة المباحثات من مشاورات السلام اليمنية التي جرت أمس الأول بين الاطراف اليمنية بانها كانت " ايجابية وبناءة ومشجعة وتؤسس لأرضية صلبة لحل تفاهمي " للازمة في اليمن.

وقال المبعوث الاممي في مؤتمر صحفي عقده اثر جلسة مباحثات مشتركة بين الاطراف اليمنية ان وفد انصار الله والمؤتمر الشعبي العام سلما اليوم ورقة شاملة تحتوي على تصور الوفد لملامح المرحلة المقبلة وعلى عرض لمقترح خاص بالانسحاب وتسليم السلاح وكذلك موضوع الاسرى والمعتقلين والشان السياسي.

واضاف ان وفد الحكومة اليمنية قام كذلك اليوم باستكمال عرض الجوانب الاخرى من مكونات الاطار العام الذي اقترحته الامم المتحدة بشان هيكلة العمل للمرحلة المقبلة وتطرق لاستعادة مؤسسات الدولة واستئناف العملية السياسية وكذلك مقاربة حول موضوع الاسرى والمعتقلين، واكد ان الوفدين قدما في ورقتيهما عروضا شاملة خلال الجلسة العامة لتوضيح العناصر الرئيسية لكلتا الورقتين اللتين تضمنتا الالتزام الكامل بالقرارات الدولية ذات الصلة ولاسيما القرار 2216 والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

وقال المبعوث الاممي " نعمل حاليا على وضع اطار استراتيجي عام يشمل مقترحات الفريقين ويبنى على القواسم المشتركة لوجهات النظر التي قدمت وتشكل تصورا شاملا عن المحاور والاليات".

واضاف ولد الشيخ احمد " اننا امام مؤشرات ايجابية للتفاهم سياسي ونعمل على تذليل جميع العقبات التي تحول دون التوصل الى التفاهم السياسي وذلك بدعم الشعب اليمني حيث قطعنا شوطا مهما على الطريق الصحيح بإرادة مشتركة وعزم قوي للتوصل الى حل".

واكد ان " السلام في اليمن لن يكون الا من خلال حل سياسي ومشاورات الكويت هي التي يجب ان تضع الاطار العام والعملي لهذا الحل".

وقال ان الجميع يتطلع الى حل سريع والمشاركين امام مسؤولية وطنية وانسانية للتوصل الى حل " غير ان الامر الواقع يفرض علينا ان نكون واقعيين".

واوضح ان " الحرب استمرت اكثر من عام ومن غير الممكن ان تحل في يوم أو يومين .. وكل حل متسرع يأتي مبتورا وهشا حيث نسعى للتوصل الى حل متين وشامل يعيد السلام لليمن والامن لليمنيين".

وحول شكل واطار المشاورات قال المبعوث الاممي انه لاحظ قيام البعض بتقييم نتائج الجلسات بحسب طريقة عقدها " ويعتقد ان الجلسات الثنائية تعكس اجواء سلبية فيما الجلسات الجامعة تطمئن لها النفوس".

واوضح في هذا الصدد ان مشاورات السلام " لا ترتكز على صيغة واحدة بشكلها او هيكليتها فبعض الجلسات تتطلب نقاشا معمقا حول مواضع مركزة مع اشخاص محددين فيما تبنى مقررات اخرى على اجماع كل المشاركين".

واكد ان مسار الجلسات وشكلها ومضمونها سيحدد بحسب المتطلبات وبما يضمن تكامل الجهود للتوصل الى حل شامل يحيط بالجوانب الامنية والسياسية والانسانية والاقتصادية.

وحول خروقات وقف اطلاق النار قال ولد الشيخ " اننا نراقب التطورات الامنية بشكل متواصل وبالرغم من الهدوء النسبي المسيطر على معظم المناطق فان هناك خروقات مروعة في مناطق اخرى ونحن على تواصل مع لجان التهدئة لمعرفة اسباب هذه الخروقات ونبذل جهدا للضغط على الاطراف المعنية".

واضاف انه سمع من الحكومة اليمنية اليوم عن سقوط ضحايا مدنيين في اليومين الماضيين معربا عن أمله في ان " يدفع اليمنيون ثمن التراخي وعدم الالتزام".

وشدد على ان دماء اليمنيين " تدفعنا للضغط أكثر على الجميع للتقيد الكامل بوقف الاعمال القتالية" مؤكدا ان الجميع جددوا صباح اليوم التزامهم بوقف جميع الاعمال القتالية.

وقال ان السلام في اليمن لن يكون الا من خلال حل سياسي مشددا على ضرورة ان تكون مشاورات الكويت هي التي يجب ان تضع الاطار العام والعملي لهذا الحل.

واضاف قائلا " فليكن عنوان هذه المرحلة هو المضي قدما في طريق السلام خاصة اننا نلاحظ رغبة مشتركة من المشاركين في التقدم في مسار السلام وان تصل نسمات الارتياح الى قلب كل مواطن ومواطنة في اليمن ونسبشر من مشاورات الكويت خير وان يكون اليمن قريبا على موعد مع اليسر بعد العسر".

وعن الضمانات لعدم تكرار ما حدث في اليمن قال المبعوث الاممي ان المشاورات استغرقت كل هذا الوقت بهدف التوصل الى اتفاق يضمن الامن في اليمن وتثبيت وقف اطلاق النار ويحدد المسار الواضح للخطوات المستقبلية وفق مخرجات الحوار الوطني الشامل.

واضاف ولد الشيخ احمد ان الضمانات الحقيقية هي اقامة الحوار الجاد والاتفاق الحقيقي الصلب النابع من ارادة جميع الاطراف لانهاء الازمة اليمنية.

وحول تفسيره للرؤية التي قدمها وفدا انصار الله وحزب المؤتمر الشعبي العام قال ان "الجميع متفق على المرجعيات الثلاث المتمثلة في قرار مجلس الامن رقم 2216 والقرارات الدولية الاخرى ذات الصلة والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل".

واوضح ان "اليوم تطرقنا للمرة الاولى وبجدية الى القضايا الخلافية .. وكان هناك خلاف حول تصور ورؤى الطرفين وهو ما دفعنا لاعطاء الاوراق للجميع لتمكين كل طرف من دراسة الطرف الاخر بعمق".

واشار الى انه سيلتقي الاطراف اليمنية في اجتماع جديد سيعقد غدا الاحد لمناقشة هذه الاوراق معربا عن الامل في ان تشهد الايام المقبلة تقاربا في الرؤى ووجهات النظر ازاء مختلف القضايا.

وردا على سؤال حول الخروقات الامنية في مدينة تعز قال المبعوث الاممي ان " هذا امر كارثي وتصلنا من مدينة تعز وغيرها من المدن رسائل قوية من الحكومة والمواطنين في الوقت ذاته".

واضاف ان "ما يجعل من العمل في هذه القضايا صعبا هو متابعته الشخصية لموضوع وقف اطلاق النار الذي يعد من اهم القضايا المطروحة على جدول الاعمال" محذرا من ان فشل تثبيت وقف اطلاق النار سيحول دون وجود نقاش جاد في قاعة المشاورات لانشغال الاطراف بالضحايا المدنيين الذين يسقطون جراء العمليات العسكرية.

واكد ان التقارير الواردة من اليمن تشير الى ان وقف اطلاق النار تم تثبيته بنسبة تتراوح ما بين 80 و90 في المئة داعيا في هذا الصدد الى العمل بجدية لعودة الهدوء والسلام الى مدينة تعز.

وقال ان لجنة التهدئة والتنسيق واللجان المحلية المكونة من اليمنيين تعمل بشكل رائع وهناك متابعة ودعم دولي لدورها معربا عن الامل في ان يعم الامن والاستقرار عموم المناطق اليمنية.

وحول استمرار ايصال المساعدات الانسانية الى اليمن افاد بان المنظمات الانسانية تعمل باستمرار على ايصال المساعدات الاغاثية الى جميع المناطق اليمنية ومنها مدينة تعز التي شهدت اشتباكات عسكرية.

ووصف الاوضاع الانسانية في اليمن بانها " كارثية " مشددا على ضرورة انهاء الازمة اليمنية ومعاناة الشعب اليمني لتجنب تفاقم المأساة الانسانية ووقوع المزيد من الضحايا.

وقال ان " هناك ما يزيد على 21 مليون يمني يواجهون اليوم اوضاعا انسانية صعبة وهم بأمس حاجة الى وصول تلك المساعدات الاغاثية " داعيا جميع الدول والمنظمات المعنية الى تكثيف الجهود لمساعدة الشعب اليمني.